لما لم يتصل الرابع كذا ثانيها أن همزة الوصل لا تكون إلا سابقة لأنه إنما
جيء بها وصلة إلى الابتداء بالساكن إذ لا ابتداء به متحرك الثالثة
أنها لا تختص بقبيل بل تدخل على الاسم والفعل والحرف بخلاف أخذه للخمس
الطائفة والمثال لم يختص الرابعة امتناع إثباتها في الدرج إلا لضرورة
كقوله: ألا لا أرى إثنين أحسن شيمة ۞ على حدثان الدهر مني ومن جمل
واختلف في سبب تسميتها بهمزة الوصل مع أنها تسقط في الوصل فقيل
اتساعا وقيل لأنها تسقط فيتصل ما قبلها بما بعدها وهذا قول الكوفيين
وقيل لوصول المتكلم إلى النطق بالساكن وهذا قول البصريين وكان الخليل
يسميها سلم اللسان ثم أشار إلى مواضعها مبتدئا بالفعل لأنه الأصل في
استحقاقها لما سيذكر بعد فقال **وهو لفعل ماض احتوى على أكثر
من أربعة** إما بكلها **نحو انجلى** أو سواها نحو انطلق واستخرج **والأمر
والمصدر منه** أي من المحتوي على أكثر من أربعة نحو انجل انجلاء وانطلق
انطلاقا واستخرج استخراجا **وكذا أمر الثلاثي** الذي يسكن ثاني
مضارعه لفظا سواء في ذلك مفتوح العين ومكسورها ومضمومها
كاخش وامض وانفذ فإن تحرك ثاني مضارعه لم يحتج إلى همزة الوصل
ولو سكن تقديرا كقولك في الأمر من يقوم قم ومن يعد عد ومن يرد رد
ويستثنى خذ وكل ومر فإنها يسكن ثاني مضارعها لفظا والأكثر في
الأمر منها حذف الفاء والاستغناء عن همزة الوصل **وفي اسم است ابن
ابنم سمع واثنين وامرئ وتأنيث تبع وايمن** وهذه عشرة أسماء كان
قوله وتأنيث تبع عنى به ابنة واثنتين وامرأة ونبه بقوله تبع على
أن افتتاح هذه الأسماء العشرة بهمزة الوصل غير مقيس وإنما هو بقصد
السماع وذلك لأن الفعل لما كان الأصل في التصريف استأثر بأمور منها بناء
أوائل بعض أمثلته على السكون فإذا اتفق لا ابتداء بها صيرت بهمزة
الوصل لإمكان ثم حملت مصادره لأنها فعال عليها في إسكان أوائلها
واجتلاب الهمزة وهذه الأسماء العشرة ليست من ذلك وكان مقتضى القياس
أن تبنى أوائلها على الحركة ويستغنى عن همزة الوصل وإنما تسكن على
القياس لما سأذكره أما اسم فأصله عند قوم سمو كقنو وقيل سمو كقفل

يحذف

يحذفونها لامه تخفيفا وسكن أوله وقيل نقل سكون الميم إلى السين وأتي
بالهمزة توصلا وتعويضا ولهذا لم يجمعوا بينهما بل أثبتوا الحرف فقالوا
في النسبة إليه اسمي أو سموي كما عرف في موضعه واشتقاقه عند
البصريين من السمو وعند الكوفيين من الوسم وأصله وسم فقلب فأخرت
فاؤه فجعلت بعد اللام وجاءت نظائر فيه على ذلك والخلاف في هذه
المسألة شهير فلا نطيل به وأما است فأصله سته لقولهم ستيهة
وأستاه وزيد استه من عمرو وحذفت اللام وهي الهاء تشبيها بحروف
العلة وسكن أوله وجيء بالهمزة لما ذكر وفيه لغتان أخريان سه
بحذف العين فوزنه فل وست بحذف اللام فوزنه فع والدليل على كون
لا أصل سته بفتح الفاء فتحها في هاتين اللغتين والدليل على التحرك في
والفتح في العين ما ذكر في ابن وأما ابن فأصله بنو كقلم فعل به ما سبق
في اسم واست ودليل فتح فائه قولهم في جمعه بنون وفي النسبة بنوي
بفتحهما ودليل تحريك العين قولهم في جمعه أبناء وأفعال إنما هو جمع
فعل بالتحريك العين ودليل كونها فتحة كون أفعال في مفتوح أكثر منه
في مضمومها كعضد وأعضاد ومكسورها ككبد وأكباد والحمل على الأكثر
أولى ودليل كون لامه واوا لا ياء ثلاثة أمور أحدها أن الغالب على ما
حذف لامه الواو لا الياء والثاني أنهم قالوا في مؤنثه بنت فأبدلوا
التاء من الواو وإبدال التاء من الواو أكثر من إبدالها من الياء كما سبق
في موضعه والثالث قولهم البنوة ونقل ابن الشجري في أماليه أن بعضهم
ذهب إلى أن المحذوف ياء واشتقه من بنى لأن الابن يبنى به ولا دليل
في البنوة لأنها كالفتوة وهو من الياء ولو بنيت من حميت فعولة لقلت
حموة وأجاز الزجاج الوجهين وأما ابنم فهو ابن زيدت فيه الميم
للمبالغة كما زيدت في زرقم قال الشاعر: وهل لي أم غيرها إن ذكرتها
أبى الله إلا أن أكون لها ابنما وليست عوضا من المحذوف ولا الكائن
المحذوف في حكم الثابت ولم يغن عن الهمزة الوصل وأما اثنان فأصله
ثنيان بفتح الفاء والعين لأنه من ثنيت لقولهم في النسبة إليه ثنوي
يحذفونها لامه وسكن أوله وجيء بالهمزة وأما امرؤ فأصله مرء تخفيفا

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)